من بعيه لا يه ري مانحو انطلق اليهما ظنعر ولا نواع من يحعل نحو ما طاب لكم
من النساء **وأي** نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمان عتيا وهي
ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا الى معرفة ولا تضاف للنكرة خلافا لابن
عصفور ولا يعمل فيها الا مستقبل متقدم عليها لابنة خلافا للبصريين وسبيل
النساء لم لا يعمل فيها الماضي بل نلحق له العلة بقال اي فخذا خلفت واجاب
غيره بان ايا وضعت على العموم والابهام والمضارع مبهم فبينه مناسبة
بخلاف الماضي اذ لا ابهام فيه فيحصل التنافي والخروج عما وضعت له
واشترط كون العامل متقدما ليمتاز عن الشرطية والاستفهامية
لانهما لا يعمل فيهما الا متاخرا **واعلم** ان لاي اربع حالات تعرب
في ثلاث منها وهي ما اذا اضيفت وذكر صدر صلتها نحو يعجبني ايهم هو
قايم او لم يذكر صدر صلتها ولم تضف نحو يعجبني اي هو قايم او لم
تضف ولم يذكر صدر صلتها نحو يعجبني اي قايم وتبنى في الرابعة على الضم
تشبيها بالغايات وهي ما اذا اضيفت لفظا وحذف صدر صلتها ضميرا محذوفا
نحو ايهم اشد وقوله فسلم على ايهم افضل وبهما رد على ثعلب المنكر
لموصوليتها اي **وال في وصف صريح** اي خالص للوصفية بان لم تغلب عليه
الاسمية **لغير تفضيل** وذلك كاسمي الفاعل والمفعول **كالضارب والمضروب**
بخلاف الداخلة على الاسم السالم من الوصفية كالرجل وعلى ما غلبت عليه
الاسمية كالابطح والاجرع او على ما دل على تفضيل كالافضل والاعلم فان
ال في ذلك كله حرف تعريف واما الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن
فيجيح ابن مالك ان ال فيها موصول اسمي وجرا عليه المصنف في الشرح والاصح
في باب ما لا ينصرف لكن قال في المغني وليس بشيء لان الصفة المشبهة للثبوت
فلا تؤول بالفعل الدال على الحدوث ولهذا كانت ال الداخلة على اسم التفضيل
ليست موصولة بالاتفاق وتضيف انها حرف تعريف وبه صرح الاصح في
باب الصفة المشبهة **وعلى** الاول اجيب بان الصفة المشبهة تعمل في الفاعل
الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل فانه لا يعمل باطراد وما ذهب

الى

ال

اليه من ان ال الداخلة على نحو الوصف الصريح موصول اسمي نحو الاصح بدليل
عود الضمير عليها نحو قد افلح المتقي ربه وليست موصولا حرفيا للمازني
لانها لا تؤول مع صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف لعدم تقدم معمول نحو
لها عليها وبجواز عطف الفعل على مدخولها وايضا لو كانت حرف تعريف
لمنع الخافضها في اعمال اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال الموجود
المبعد له من مشابهته واللازم منتفيه قال الرضي وهذا الخلاف اذا لم تكن اللام
للعهد اما اذا كانت له كما في قولك جاء في ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام
في حرفيتها ووصلها بالظرف كما في **قوله**
من لا يزال شاكرا على المعه ... فهو حر بعيشة ذات سعه
وبالجملة الاسمية كما في **قوله**
من القوم الرسول الله منهم ... لهم دانت رقاب بني معد
ضرورة وكذا وصلها بالمضارع كما في **قوله**
ما انت بالحكم الترضى حكومته ... ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل
على المختار في تفسير الضرورة **وذو في لغة طي** خاصة دون غيرهم من العرب
كقوله فان الماء ماء ابي وجدي ... وبيري ذو حفرت وذو طويت
والمشهور عندهم افرادها وتذكيرها وبناؤها على السكون لا على الضم
كما توهمه بعض المتاخرين اذ ليس حرفا واحدا بل حرفان الثاني منها ساكن
والبناء انما يكون في الاخير ومنهم من يعربها بالحروف اعراب ذي المعرب كما
هو وخصه ابن الضايع بحالة الجر لانه المسموع كقوله فحسبي من ذي عندهم
ما كفانيا واستشكل اعرابها بان سبب البناء موجود مع عدم المعارض
وما جزم به هنا من انها تطلق عند طي على المونث ايضا هو المجزوم به
في سائر كتب ابن مالك ونص في الجامع بقصرها على المذكر وان
للمونث بعضهم ويختص بطي ومنهم من يثني ويجمع ومنهم من يستعمل
ذو للجميع بمعنى العموم عن بعض طي بعد نصه بدءا للاول ويؤيده قول ابن
الضايع الاصح امتناع اطلاقها على المونث ولذا احاله كونه بعدها بالاتفاق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)